مجلة جامعة تشرين – سلسلة العلوم الاقتصادية والقانونية

اسم المقال: دراسة طبيعة واتجاه العلاقة بين الاستثمار العام والاستثمار الخاص في سورية
اسم الكاتب: د. عصام اسماعيل
رابط ثابت: https://political-encyclopedia.org/index.php/library/5124
تاريخ الاسترداد: 2026/11/03 23:15 +03

الموسوعة السياسيّة هي مبادرة أكاديمية غير هادفة للربح، تساعد الباحثين والطلاب على الوصول واستخدام وبناء مجموعات أوسع من المحتوى العلمي العربي في مجال علم السياسة واستخدامها في الأرشيف الرقمي الموثوق به لإغناء المحتوى العربي على الإنترنت.
لمزيد من المعلومات حول الموسوعة السياسيّة – Encyclopedia Political، يرجى التواصل على info@political-encyclopedia.org

استخدامكم لأرشيف مكتبة الموسوعة السياسيّة – Encyclopedia Political يعني موافقتك على شروط وأحكام الاستخدام المتاحة على الموقع https://political-encyclopedia.org/terms-of-use

تم الحصول على هذا المقال من موقع مجلة جامعة تشرين – سلسلة العلوم الاقتصادية والقانونية – ورفده في مكتبة الموسوعة السياسيّة مستوفياً شروط حقوق الملكية الفكريّة ومتطلبات رخصة المشاع الإبداعي التي ينضوي المقال تحتها.

مجلة جامعة تشرين للبحوث والدراسات العلمية _ سلسلة العلوم الاقتصادية والقانونية المجلد (40) العدد (3) 2018
TishreenUniversity Journal for Research and Scientific Studies -Economic and Legal Sciences Series Vol. (40) No. (3) 2018

دراسة طبيعة واتجاه العلاقة بين الاستثمار العام والاستثمار الخاص في سورية

الدكتور عصام اسماعيل*

(تاريخ الإيداع 15 / 5 / 2018. قُبِل للنشر في 20 / 6 / 2018)

□ ملخّص □

يعتبر الاستثمار السبيل الأساسي لتحقيق النمو الاقتصادي، إلا أنه وعلى الرغم من ذلك نجد أن هنالك من يفرق بين الدور الذي يلعبه الاستثمار العام ونظيره من القطاع الخاص، فالبعض ينادي لتحييد الدولة عن فكرة المشاركة في العملية الاستثمارية، بينما يعتبر البعض الآخر أن الاستثمار العام شريك ضروري للاستثمار الخاص بل ومشجع له، ومن هنا تناقش هذه الدراسة أثر الاستثمار العام على الاستثمار الخاص في سورية، حيث توصلت إلى وجود علاقة قوية وسببية من الاستثمار العام باتجاه الاستثمار الخاص، كما توصلت إلى أن هذه العلاقة تكاملية على المدى الطويل بين هذين المتغيرين، بينما كان هناك أثر مزاحمة أو منافسة على المدى القصير بين كل من الاستثمار العام والاستثمار الخاص، وتتناول هذه الدراسة حالة الجمهورية العربية السورية خلال الفترة (1980– 2010).

الكلمات المفتاحية:الاستثمار، الاستثمار العام، الاستثمار الخاص.

*أستاذ مساعد–قسم الاقتصاد والتخطيط–كلية الاقتصاد–جامعة تشرين–اللاذقية–سورية.

مجلة جامعة تشرين للبحوث والدراسات العلمية _ سلسلة العلوم الاقتصادية والقانونية المجلد (40) العدد (3) 2018
TishreenUniversity Journal for Research and Scientific Studies -Economic and Legal Sciences Series Vol. (40) No. (3) 2018

Studying the nature and direction of the relationship between public investment and private investment in Syria

Dr. E.Ismael*

(Received 15 / 5 / 2018. Accepted 20 / 6 / 2018)

□ ABSTRACT □

Investment is the key to economic growth. However, there are those who distinguish between the roles played by public investment and the private sector. Some advocate neutralizing the idea of participation of government in the investment process, while others consider public investment as a necessary partner. The study discusses the impact of public investment on private investment in Syria, it reached a strong and causal relationship of public investment towards private investment, and concludes that thereis complementary relationship in the long term between these two variables, while there was the effect of crowding or competition in the short term between both public and private investment, and this study deals with the situation of the Syrian Arab Republic during the period 1980-2010.

Keywords:Investment, public investment, private investment.

***Associate Professor- Economic And Planning Department- Faculty Of Economics- Tishreen University- Lattakia-Syria.**

مقدمة:

على الرغم من اتفاق الاقتصاديين حول أهمية الاستثمار كأحد محددات النمو، إلا أن العلاقة بين الاستثمار العاموالخاص كانت ومازالت موضوعاً للجدل في المحافل العلمية ودوائر صنع السياسة الاقتصادية في دول العالمالمتقدم والنامي على حد سواء. وقد تجدد هذا الجدل مؤخرا لسببين رئيسيين: السبب الأولهو تحول كثير من دول العالم إلى الأخذ بآليات السوق والاعتماد على القطاع الخاص في القيام بدور رئيسيفي النشاط الاقتصادي، الأمر الذي دفع إلى إعادة التفكير في دور الدولة في النشاط الاقتصادي، وفي أثرالاستثمار العام على كل من الاستثمار الخاص والنمو، والسبب الثاني أنه بعد سنوات من الاقتناع بأن زيادةالاستثمار العام تؤدي في أغلب الأحوال إلى تراجع الاستثمار الخاص، جاءت العديد من الدراسات الحديثة لتؤكد على أن هناك علاقة طردية بين الاستثمارالعام، خاصة في البنية الأساسية، والاستثمار الخاص، ولا يختلف الوضع في سورية، فعلى الرغم من احتلال قضية رفع معدلات وإنتاجية الاستثمار مكان الصدارة في مختلف السياسات الاقتصادية، إلا أن العلاقة بين الاستثمار العام والخاص مازالتموضوعاً للمناقشة والخلاف، إذ تتضارب الآراء حول أنسب السياسات الواجب اتباعها لرفع معدلات الاستثمارومن ثم النمو الاقتصادي، فثمة من يرى أن العلاقة بين الاستثمار العام والخاص علاقة تنافسية،بمعنى أن زيادة الاستثمار العام تؤدي إلى مزاحمة الاستثمار الخاص وتراجعه. والبعض الآخر يرى أن العلاقة تكاملية أو طردية بمعنى أن زيادة الاستثمار العام تؤدي إلى زيادة معدلات الاستثمار الخاص، ومن هنا تأتي هذه الدراسة لتبيان طبيعة العلاقة بين الاستثمار العام والخاص في سورية.

أهمية البحث وأهدافه:

لوحظ خلال الفترة السابقة (1980–2010) صدور العديد من القرارات والتشريعات الهادفة إلى تحسين البيئة الاستثمارية والسعي لجذب المزيد من الاستثمارات، وفي المقابل يلاحظ الزيادات المتتابعة على مستوى الاستثمارات الحكومية، وهذا الأمر يدفع للتساؤل عن طبيعة العلاقة بين الاستثمارات العامة والاستثمارات الخاصة، ومن هنا يهدف هذا البحث إلى دراسة طبيعة هذه العلاقة بين الاستثمار العام والخاص وهل كانت علاقة تكاملية أم تنافسية؟ وهل أدى ارتفاع معدلات الاستثمار العام إلى ضعف أو تراجع معدلات الاستثمار الخاص أم أدت إلى زيادة هذه المعدلات وما طبيعة العلاقة بين هذين المتغيرين على المدى الطويل.

- **فرضيات البحث:**
- توجد علاقة مزاحمة بين الاستثمارات العامة والخاصة على المدى القصير.
- توجد علاقة تكاملية بين كل من الاستثمارات العامة والخاصة على المدى الطويل.
- توجد علاقة سببية بين الاستثمار العام والخاص اتجاهها من الاستثمار العام نحو الاستثمار الخاص.

طرائق البحث ومواده:

يعتمد البحث على المنهج الوصفي التحليلي وذلك بغرض الإحاطة بكافة الجوانب النظرية للظاهرة المدروسة وتفسير التغيرات التي حصلت على متغيرات الدراسة وتحليل العلاقة بين هذه المتغيرات والمتغير التابع، كما تم استخدام برنامج9 Eviewsلإيجاد العلاقات بين المتغيرات، وذلك بالاعتماد على البيانات الصادرة عن المكتب المركزي للإحصاء وغيرها من المؤسسات المحلية والدولية وذلكللفترة (1980– 2010).

النتائج والمناقشة:

أولاً:مفهوم الاستثمار وأهميته:

يعتبر الاستثمار أحد أهم الأنشطة الاقتصادية على الإطلاق، وذلك على اعتبار أنه من أكثر عوامل النمو الاقتصادي أهمية وتشغيل لليد العاملة، فالاستثمار ليس مجرد توظيف لرؤوس الأموال بهدف الحصول على الأرباح، وإنما مشروع تنموي يحتاج إلى الرعاية والاهتمام وذلك بتوفير المناخ الملائم لنمو المشروعات الاستثمارية، وتتجلى الأهمية الاقتصادية للاستثمار من خلال الدور الذي يمارسه في مسار النشاط الاقتصادي وتطوره، ولاسيما أنّه وثيق الصلة بصورة مباشرة، وغير مباشرة بمتغيرات الاقتصاد الكلي، إذ يعتمد نجاح الاستثمارات، وحجمها على التحليل الدقيق للمؤشرات الاقتصادية، كما يشكل الاستثمار ركيزة استراتيجية قوية للاقتصاد الوطني،ومن هنا جاء تعريف الاستثمار بأنه الطلب على أموال الإنتاج، وذلك لإبراز دوره وأهميته في العملية الإنتاجية والتنموية[1]، وتبرز أهمية الاستثمار من خلال دوره في زيادة الإنتاج والإنتاجية والتنويع في المنتجات، كما يساهم في تكوين الثروة وزيادة معدلات التراكم الرأسمالي، ورفع مداخيل الدولة في ميدان الجباية الضريبية، والهدف الأساسي من وراء الاستثمار هو زيادة قدرة الاقتصاد الوطني على تشغيل عناصر الإنتاج وتحقيق التنمية الاقتصادية[2]، هذا وينقسم الاستثمار إلى تقسيمات مختلفة ومايهم في بحثنا هو تقسيم الاستثمار من حيث الجهة المنفذة حيث يقسم إلى قسمين:

-استثمار عام

-استثمار خاص

1-1: الاستثمار العام:

يرتبط مفهوم الاستثمار العام بدور الدولة في الاقتصاد فمن المعروف أن موضوع تدخل الدولة في الاقتصاد قد مرّ بعدةمراحلمختلفة،اختلفت باختلاف الفترة الزمنية وباختلاف الإمكانيات المالية والمؤسسية للدول،وبصفة عامة يمكن القول بأن الاتجاه العام كان لزيادة دور الدولة في النشاط الاقتصادي نتيجة لما توافر لها من إمكانيات مالية ومؤسسية وتكنولوجيه ساعدتها على المزيد من السيطرة على الحياة الاقتصادية.وفي نفس الوقت فقد ساهمت المذاهب الاشتراكية على زيادة دور الدولة،كما ساعد استقلال عدد كبير من الدول الفقيرة وتحملها مسؤولية التنمية الاقتصادية والاجتماعية إلى توسع هذا الدور في عدد كبير من الدول النامية[3]،وفي هذا المجال يعدّ الاستثمار العام أحد أهم أشكال هذا التدخل فهو يمثل تدخلاً مباشراً وداعماً لعملية التنمية الاقتصادية ويعرف الاستثمار العام بأنه كافة أوجه الإنفاق التي تستهدف زيادة الطاقة الإنتاجية للدولة[4]، كما يمكن أن يعرف بأنه الاستثمار الذي تقوم به الدولة على شكل مشاريع مختلفة منها مايتعلق بالبنية التحتية ومنها ما يتعلق بخدمة المجتمع كإقامة المدارس والمستشفيات والجامعات، والهدف الأساسي لذلك هو تحقيق التنمية الشاملة والمصلحة العامة[5]، وتشير الأدلة الاقتصادية عن وجود ارتباطات إيجابية وطويلة الأمد بين الاستثمارات العامة والنمو الاقتصادي، وهو ما يبرز أهمية هذا الجانب في دعم العملية التنموية[6]، فالاستثمار العام أحد أهم الوسائل التي تستخدمها الدولة لتحريك العمليةالتنموية في الاتجاه والشكل الذي ترغب القيام به حيث يؤدي الاستثمار العام دوراًمهماً وحيوياً في الاستراتيجيات التنموية للدول المتقدمة والنامية على حد سواء، بالرغم من أن مساهمة الاستثمار العام في إجمالي الناتج المحلي قد تختلف مندولة لأخرى طبقاً للظروف الخاصة بها، إلا أنه من الصعب العثور على دولة لا تعتبر هذه المساهمات مهمة بالنسبة لإجمالي الناتج المحلي لها، وتنبع أهمية الاستثمارات العامة من عدة نواحي سواء لناحية توفير فرص العمل أو تحسين البيئة والمناخ الاستثماري مما يساهم في جذب الاستثمارات أو زيادة القدرة التنافسية والذاتية للاقتصاد، إلا أن مثل هذه الاستثمارات قد تسبب مشاكل سلبية

أحياناً ومنها أن مثل هذه المشاريع قد تنقل البيروقراطية إلى مؤسسات تحتاج إلى المرونة في عملها، كما أن أسلوب التسعير فيها يخضع لاعتبارات عديدة منها الجانب الاجتماعي مما يؤثر على ربحية هذه المؤسسات كما أنها قد تسبب إحجام القطاع الخاص عن الاستثمار في قطاعات معينة بسبب عدم إمكانية المنافسة مع مؤسسات تدعمها الدولة بمواردها المالية الضخمة[7].

1-2: الاستثمار الخاص:

يقصد بالاستثمار الخاص الاستثمار الذي يقوم به القطاع الخاص (أي ذلك الجزء من الاقتصاد الغير خاضع لملكية الحكومة ويدار وفقاً لاعتبارات الربحية المالية[8]) وقد يكون استثمار محلي لمستثمرين طبيعيين أو اعتباريين مقيمين بالدولة، أو استثمار أجنبي تعود ملكيته لمستثمرين غير مقيمين بالدولة، وتختلف أهداف الاستثمار الخاص عن العام حيث يكون الهدف من استثمارات القطاع الخاص هو تعظيم الأرباح بالدرجة الأولى، ويلعب الاستثمار الخاص دوراً هاماً في عملية النمو الاقتصادي خاصةً بالنسبة للدول النامية التي يتطلب النمو فيها نهوضاً على كافة المستويات حيث يكون القطاع العام غير قادر فعلياً على تغطية كافة الجوانب الاقتصادية لتحقيق ذلك النمو ودعمه[9].

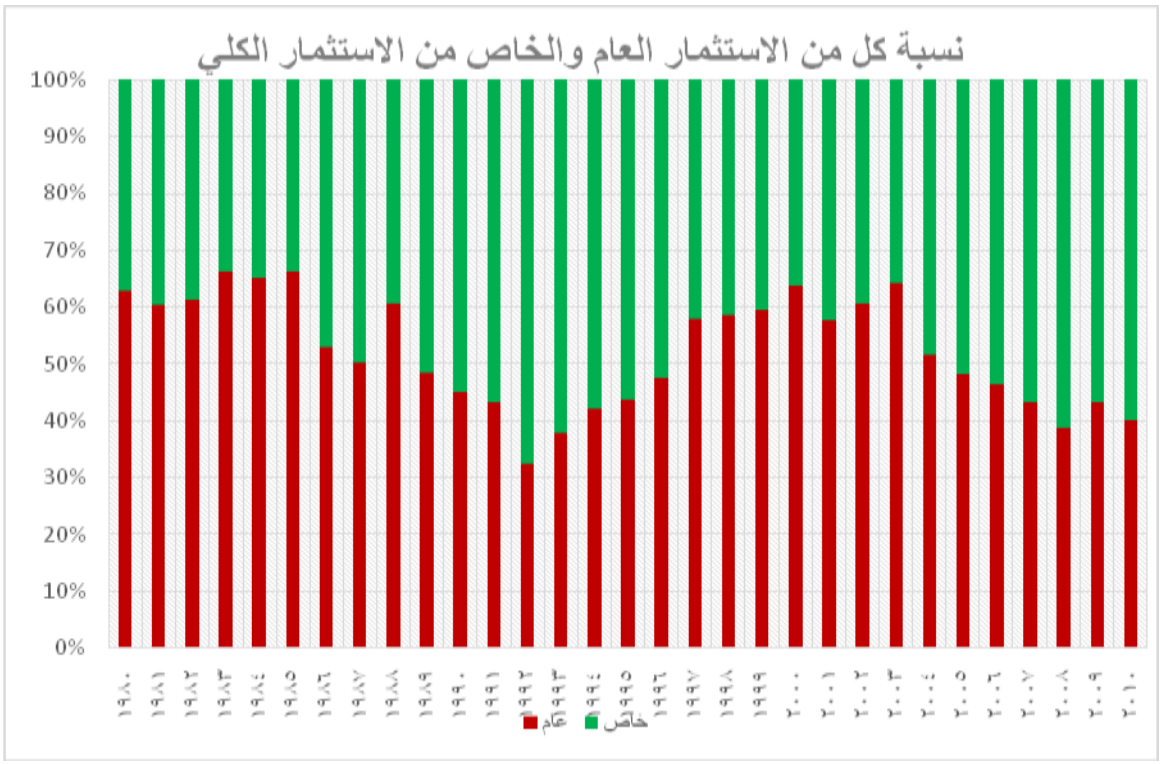
وفي سورية حيث تعتبر الدولة لاعباً فاعلاً في الحياة الاقتصادية وفي النشاط الاستثماري خاصةً، وذلك من خلال مؤسسات القطاع العام الاقتصادية والموازنات الجارية والاستثمارية المتزايدة سنة بعد أخرى، يعتبر موضوع تشجيع الاستثمار الخاص من المواضيع الهامة ومنذ عام 1985 بدأت القوانين المحفزة للاستثمار بالصدور، ويمكن استعراض بعض أهم تلك التشريعات وفق تسلسلها الزمني:

- القانون رقم /47/ لعام 1952 الخاص بالصناعات الصغيرة والحرف اليدوية.
- المرسوم رقم /103/ لعام 1952 الخاص بالمشاريع الصناعية (مع ملاحظة أن الإعفاءات الجمركية الموجودة في هذا المرسوم، ألغيت وحل محلها المرسوم التشريعي /51/ لعام 2006).
- القانون رقم /21/ لعام 1958 الخاص بتشجيع الصناعة.
- قرار المجلس الأعلى للسياحة رقم /186/ لعام 1985 الخاص بالاستثمار السياحي (مع ملاحظة أن الإعفاءات الجمركية الموجودة في هذا المرسوم، ألغيت وحل محلها المرسوم التشريعي /51/ لعام 2006).
- المرسوم التشريعي رقم /10/ لعام 1986 الخاص بالاستثمار في المشاريع الزراعية.
- قانون تشجيع الاستثمار رقم /10/ لعام 1991 وتعديلاته بموجب المرسوم /7/ لعام 2000، والذي جاء تتويجاً لتدعيم المناخ الاستثماري في سورية في إطار التوجه نحو تشجيع استثمار أموال المواطنين العرب والسوريين المقيمين والمغتربين ورعايا الدول العربية والأجنبية في المشاريع الاستثمارية في سورية، والذي أعطى كثيراً من الحوافز والمزايا للمستثمرين، بحيث تتدفق الاستثمارات إلى سورية بكل حرية وتخرج جزء من أرباحها وأصولها بكل حرية.
- القانون رقم /28/ والقانون رقم /29/ لعام 2001 الخاص بإحداث المصارف الخاصة و السرية المصرفية.
- المرسوم التشريعي رقم /36/ لعام 2001 القاضي بترخيص الجامعات الخاصة.
- المرسوم التشريعي رقم /35/ لعام 2005 الذي سمح بإقامة المصارف الإسلامية في سورية.
- المرسوم رقم /43/ لعام 2005 الخاص بالاستثمار في قطاع التأمين والصحة والتعليم العالي.
- المرسوم التشريعي رقم /8/ لعام 2007 لتشجيع الاستثمار.
- المرسوم التشريعي رقم /54/ لعام 2009.
- القانون رقم /32/ عام 2010 الخاص بالسياسة العامة لقطاع الكهرباء.

- القانون رقم /34/ عام 2010 الخاص بتعديل القانون /15/ لعام 2008 الخاص بالتطوير والاستثمار العقاري.

كما تم إطلاق مجموعة من الحوافز التي تشجع الاستثمار فيما سمي القطاعات الواعدة في سورية، كما كان هناك حراك حكومي واضح لتدعيم البنى التحتية اللازمة للمستثمرين ومشروعاتهم من خلال تطويرالمناطق الحرة وتوسيعها في عدد من المحافظات (دمشق – اللاذقية – طرطوس)، إضافة إلى إحداث العديد من المدن الصناعية المؤمنة بكل متطلبات الخدمات في العديد من المحافظات مثل المدينة الصناعية بالشيخ نجار في حلب وحسياء في حمص وغيرها[10].

ويمكن ملاحظة التغييرات التي حصلت على نسب الاستثمار بشقيه العام والخاص في سورية من خلال الشكل التالي:



(شكل رقم(1): شكل يبين تطور حجم الاستثمار العام والخاص في سورية ونسبة كل منهما من الاستثمار الكلي)

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على المجموعة الإحصائية السورية للأعوام المذكورة.

- خلال الثمانينات من القرن الماضي كان هناك سيطرة واضحة لاستثمارات القطاع العام مع تحسن في نصيب القطاع الخاص من إجمالي الاستثمارات خلال النصف الثاني من الثمانينات، إلا أن التحسن بدا واضحاً منذ عام 1990 حتى عام 1997، حيث سيطرت استثمارات القطاع الخاص على إجمالي الاستثمارات وذلك يمكن رده إلى قانون الاستثمار رقم /10/ لعام 1991 والتوجه نحو إعطاء المزيد من حرية العمل للقطاع الخاص.
- شهد النصف الثاني من التسعينات تراجعاً في نصيب القطاع الخاص من إجمالي الاستثمارات وهو مايمكن رده لحالة الركود الاقتصادي التي عاشها البلد في تلك الفترة.
- بعد عام 2004 وحتى 2010 عادت استثمارات القطاع الخاص لتكون النسبة الأكبر من إجمالي الاستثمارات.
- شكلت الاستثمارات العامة حوالي 52.24% من إجمالي الاستثمارات كنسبة وسطية طيلة فترة الدراسة، مقابل 47.76% للاستثمارات الخاصة.

ثانياً: الدراسة القياسية باستخدام برنامج Eviews:

بعد إدخال البيانات إلى برنامج eviews 9 حيث كان الاستثمار العام (GI) هو المتغير المستقل فمن المعلوم أن الدولة ستقوم بالإنفاق وبناء المشاريع الاقتصادية سواء مشاريع البنى التحتية أو غيرها بغض النظر عن طريقة رد فعل القطاع الخاصوإن كانت تستهدف أيضاً تشجيع قيام الاستثمارات الخاصة من خلال خطط إنفاقها ولكن الحكومات تراعي اعتبارات عديدة عند إقرارها لخطط الإنفاق من بينها الاعتبارات الاجتماعية والاقتصادية، بينما كان الاستثمار الخاص (PI) هو المتغير التابع، فمن المعروف أن أحد محددات الاستثمار الخاص هو السياسة المالية والتي يدخل ضمنها الإنفاق الحكومي سواء الجاري أو الإنفاق على المشاريع الاستثمارية، وقد كانت المدخلات كما في الجدول التالي:

(جدول (2- 1): جدول يبين المتغيرات المدخلة في النموذج للفترة (1980- 2010) بالأسعار الثابتة لعام 2000 (الأرقام مليون ل.س)):

PI	GI	YEAR
54124	91256	1980
58942	89390	1981
59078	93401	1982
54647	106750	1983
56916	106287	1984
57721	113415	1985
71224	80391	1986
50943	51194	1987
38634	59440	1988
45981	43180	1989
54887	44884	1990
58636	44806	1991
92666	44456	1992
86352	52731	1993
97324	70550	1994
94359	73488	1995
87884	79467	1996
66819	92125	1997
68084	95981	1998
64686	95107	1999
56761	99331	2000
56025	114163	2001
75837	121491	2002
85895	146049	2003
120449	135318	2004
141505	146688	2005
164878	143791	2006
146699	136400	2007
153749	112739	2008
153280	143820	2009
193268	144154	2010

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على المجموعة الإحصائية السورية للأعوام المذكورة.

بدايةً نقوم بإجراء اختبار جذر الوحدة للتأكد من استقرارية السلاسل.

1- اختبار جذر الوحدة:

يعتبر تحليل السلاسل الزمنية مهماً من أجل التأكد من استقرار هذه السلاسل ودرجة تكاملها، فقد أوضحت الدراسات أن كثيراً من السلاسل الزمنية تتسم بعدم الاستقرار لاحتوائها على جذر الوحدة، ويعني وجود جذر الوحدة في أي سلسلة زمنية أن متوسط وتباين المتغير غير مستقلين عن الزمن، ويؤدي افتراض استقرار السلاسل الزمنية التي تحتوي فعلاً على جذر وحدة في النماذج القياسية إلى وجود ارتباط زائف بينها ومشاكل في التحليل والاستدلال القياسي[11]، ويعد اختبار ديكي –فولر الموسع Augmented Fuller–Dickey (ADF) من أشهر الاختبارات المستخدمة لاختبار استقرار السلاسل الزمنية وتحديد درجة تكاملها. ويأخذ هذا الاختبار ثلاثة نماذج هي:

النموذج الأول: بدون ثابت واتجاه زمني:

$$\Delta Y = \lambda Y_{t-1} + \varepsilon_t$$

النموذج الثاني: مع حد ثابت a

$$\Delta Y = a_0 + \lambda Y_{t-1} + \varepsilon_t$$

النموذج الثالث: مع حد ثابت aواتجاه زمني t

$$\Delta Y = a_0 + a_2 t + \lambda Y_{t-1} + \varepsilon_t$$

حيث أن **الفرض الصفري** يقول بأن السلسة تتضمن جذر وحدة وغير مستقرة، مقابل **الفرض البديل** بأن السلسلة لاتتضمن جذر وحدة ومستقرة.

ويبين الجدول التالي نتائج اختبار جذر الوحدة لمتغيرات النموذج، وذلك عند مستوى دلالة 5%:

(جدول (2- 2) جدول يبين نتائج اختبار ADF عند المستوى الأصلي):

المتغير	اختبار ديكي –فولرالموسع (ADF)		
	بدون ثابت	مع ثابت	مع ثابت واتجاه زمني
GI	0.7993	0.8415	0.7683
PI	0.9799	0.9889	0.9452

يلاحظ من خلال الجدول السابق عدم اسقرارية السلاسل عند المستوى الأصلي فقيم prob لجميع المتغيرات أكبر من مستوى الدلالة ولذلك نقبل الفرض الصفري أي أن السلاسل غير مستقرة عند المستوى الأصلي، لذلك نقوم بإجراء اختبار الاستقرار عند الفروق الأولى حيث كانت النتائج كالتالي:

(جدول (2- 3) جدول يبين نتائج اختبار ADF عند الفروق الأولى (1^{st}diference)):

المتغير	اختبار ديكي –فولرالموسع (ADF) عند الفروق الأولى		
	بدون ثابت	مع ثابت	مع ثابت واتجاه زمني
GI	0.0000	0.0002	0.0010
PI	0.0004	0.0033	0.0067

يلاحظ من خلال الجدول السابق استقرار السلاسل الزمنية جميعها عند المستوى الأول وذلك عند مقارنة قيم prob مع مستوى الدلالة حيث تم قبول الفرض البديل.

بعد أن قمنا بإجراء اختبار جذر الوحدة ولاحظنا أن المتغيرات جميعها مستقرة عند نفس المستوى (الفرق الأول) أي أنها متكاملة من نفس الدرجة ودرجة تكاملها هي الواحد وبالتالي يمكننا إجراء اختبار جوهانسون للتكامل المشترك، ولكن بدايةً نبدأ بتحديد درجة تباطؤ النموذج وذلك كالتالي:

2- تحديد درجات التباطؤ(التأخير):

من خلال اختبار Estimate var واختبار Lag length criteria حيث كانت النتائج كالتالي:

(جدول (2- 4): جدول يبين نتائج اختبار تحديد درجات التباطؤ):

Lag	LogL	LR	FPE	AIC	SC	HQ
0	-685.8074	NA	1.37e+18	47.43499	47.52929	47.46453
1	-636.5791	88.27151*	6.05e+16*	44.31580*	44.59869*	44.40439*
2	-632.7239	6.380969	6.14e+16	44.32579	44.79727	44.47345

* indicates lag order selected by the criterion

يلاحظ أن كل الاختبارات معنوية عند درجة تأخير واحدة (p=1)، وسنقوم بتطبيق اختبار جوهانسون.

3- تطبيق اختبار جوهانسون Johansen:

في هذه المرحلة نقوم بتطبيق اختبار جوهانسون للتأكد من وجود علاقة تكامل بين المتغيرات وهل هي علاقة طويلة الأجل أم لا حيث أن الفروض الإحصائية هي:

الفرض الصفري: توجد على الأقل علاقة توازنية واحدة طويلة الأجل.

الفرض البديل: لاتوجد علاقة توازنية طويلة الأجل.

وقد كانت النتائج كالتالي:

(جدول(2- 5): جدول يبين نتائج اختبار جوهانسون):

Unrestricted Cointegration Rank Test (Trace)

Hypothesized No. of CE(s)	Eigenvalue	Trace Statistic	0.05 Critical Value	Prob.**
None	0.064344	2.064205	15.49471	0.9941
At most 1	0.004661	0.135485	3.841466	0.7128

Trace test indicates no cointegration at the 0.05 level ←

* denotes rejection of the hypothesis at the 0.05 level

Unrestricted Cointegration Rank Test (Maximum Eigenvalue)

Hypothesized No. of CE(s)	Eigenvalue	Max-Eigen Statistic	0.05 Critical Value	Prob.**
None	0.064344	1.928719	14.26460	0.9922
At most 1	0.004661	0.135485	3.841466	0.7128

Max-eigenvalue test indicates no cointegration at the 0.05 level ←
* denotes rejection of the hypothesis at the 0.05 level

من خلال الاختبار الأول (Trace)والاختبار الثاني أيضاً (Maximum Eigenvalue)نلاحظ عدم وجود علاقة تكامل مشترك على المدى الطويل ولذلك سوف نستخدم نموذج VAR بهدف دراسة العلاقة على المدى القصير.

4- تقدير نموذج VAR:

من خلال قائمة quick واختيار estimate var ثم Unrestricted VAR واختيار درجة التأخير واحد تظهر النتائج كالتالي:

(جدول (2- 6): جدول يبين نتائج تقدير نموذج VAR):

	PI	GI
PI(-1)	0.955511	0.077455
	(0.09519)	(0.09079)
	[10.0379]	[0.85314]
GI(-1)	0.177569	0.897427
	(0.10381)	(0.09901)
	[1.71051]	[9.06401]
C	-8430.905	5042.754
	(8596.97)	(8199.39)
	[-0.98068]	[0.61502]
R-squared	0.876174	0.840034
Adj. R-squared	0.867002	0.828185
Sum sq. resids	6.08E+09	5.53E+09
S.E. equation	15005.75	14311.79
F-statistic	95.52435	70.89296
Log likelihood	-329.4734	-328.0529
Akaike AIC	22.16489	22.07019
Schwarz SC	22.30501	22.21031
Mean dependent	87137.63	96032.90
S.D. dependent	41146.75	34527.33

من خلال الجدول السابق يمكننا كتابة نموذج VAR للعلاقة بين الاستثمار العام والاستثمار الخاص بالشكل التالي:

PI = 0.955510778026*PI(-1) + 0.177569132176*GI(-1) - 8430.9050799

إذاً لاحظنا وجود **علاقة قويةوطردية بين الاستثمار العام والاستثمار الخاص ولكن على المدى القصير وهذا مايؤكده معامل التحديد المعدل (86.7%)**، وهذا يؤكده أيضاً النموذج السابق حيث أن كل زيادة في الاستثمار العام بمقدار (0.1776) وحدة ستؤدي إلى زيادة الاستثمار الخاص بمقدار وحدة واحدة، وذلك بفرض عدم تأثير بقية العوامل.

5- التحقق من صلاحية نموذج VAR المقدر:

من أجل اختبار صلاحية النموذج نقوم باختبار البواقي الناتجة عن المعادلات السابقة من خلال اختبار **autocorrelation LM test**حيث أن الفرض الصفري: لايوجد ارتباط ذاتي بين الأخطاء أو البواقي وكانت النتائج كالتالي وذلك حتى 5 درجات تأخير:

(جدول (2- 7): جدول يبين نتائج اختبار البواقي):

VAR Residual Serial Correlation
LM Tests
Null Hypothesis: no serial
correlation at lag order h
Date: 04/08/18 Time: 17:51
Sample: 1980 2010
Included observations: 30

Lags	LM-Stat	Prob
1	6.509013	0.1642
2	4.435692	0.3502
3	3.648774	0.4556
4	2.189752	0.7009

نلاحظ أن كل الاحتمالات غير معنوية وبالتالي نقبل الفرضية الصفرية لا يوجد ارتباط ذاتي بين الأخطاء.

كما أن اختبار عدم التجانس جاءت نتائجه كالتالي:

(جدول(2- 8): جدول يبين نتائج اختبار عدم التجانس):

VAR Residual Heteroskedasticity Tests: No Cross Terms (only levels and squares)
Date: 04/08/18 Time: 17:51
Sample: 1980 2010
Included observations: 30

Joint test:

Chi-sq	df	Prob.
9.600437	12	0.6510

يلاحظ أن احتماليةChi-sq تساوي 0.6510أكبر من مستوى الدلالة وبالتالي نقبل الفرض الصفري أي سلسلة البواقي لها تباين متجانس، وبالتالي النموذج المقدر لايعاني من مشكلة عدم التجانس ولا من مشكلة الارتباط الذاتي.

وهكذا لاحظنا أن النموذج السابق يمكن الاعتماد علية في توضيح طبيعة العلاقة بين الاستثمار العام والاستثمار الخاص.

6- اختبار سببية Granger:

من خلال اختبار سببية جرينجر وذلك لتحديد اتجاه العلاقة حيث كانت النتائج كالتالي:

(جدول(2- 9): جدول يبين نتائج اختبار سببية جرينجر):

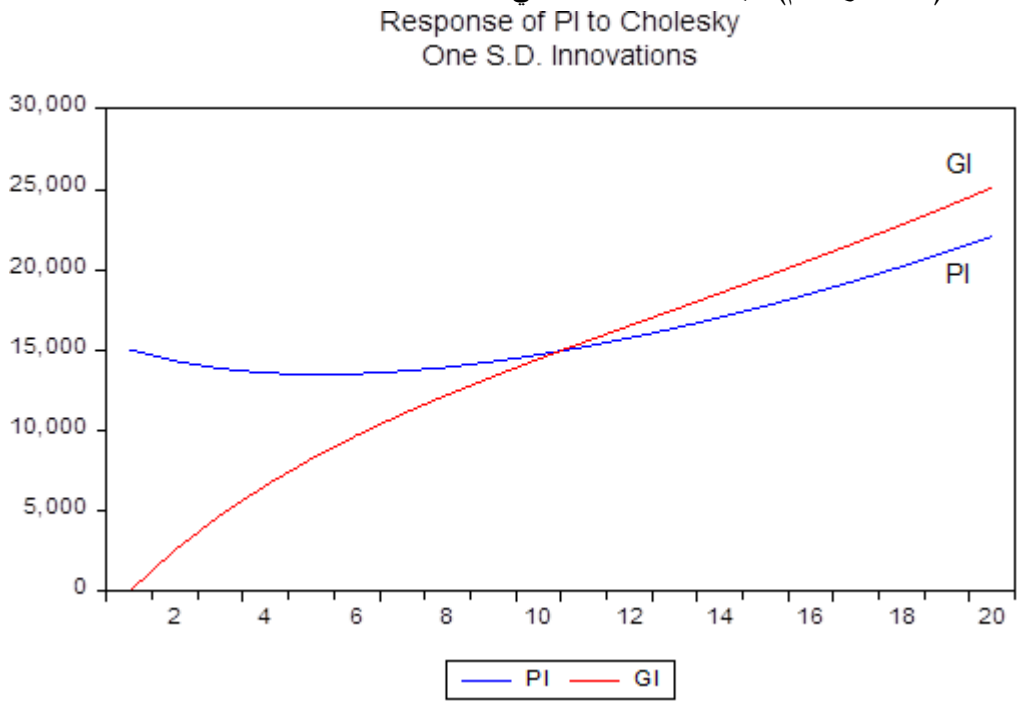
Pairwise Granger Causality Tests
Date: 04/08/18 Time: 13:52
Sample: 1980 2010
Lags: 2

Null Hypothesis:	Obs	F-Statistic	Prob.
GI does not Granger Cause PI	29	4.95614	0.0158
PI does not Granger Cause GI		0.44289	0.6473

نلاحظ من خلال الجدول السابق أننا نقبل الفرض البديل بالنسبة لاتجاه العلاقة الأول أي أن الاستثمار العام سبب في حصول الاستثمار الخاص، وهذا دليل على أثر التكامل بين الاستثمار العام والخاص وليس المنافسة، بينما وأيضاً وفقاً لمعطيات الجدول نجد أننا نقبل الفرض الصفري بالنسبة للسببية الثانية أي أن الاستثمار الخاص ليس سبباً في حصول الاستثمار العام.

7- تحليل الصدمات:

نقوم باختبار تحليل الصدمات أو اختبار الاستجابة لتبيان مدى استجابة المتغير التابع(الاستثمار الخاص) لتغيرات المتغير المستقل (الاستثمار العام) حيث كانت نتائجه كالتالي:



(شكل رقم(2): شكل يبين تطور استجابة الاستثمار الخاص لحدوث تغير في الاستثمار العام)

نلاحظ من خلال الشكل السابق أن زيادة الاستثمار العام في المراحل الأولى كان لها أثر منافس على الاستثمار الخاص وتمثل ذلك بانخفاض معدلات الاستثمار الخاصوقد يكون أحد أسباب حدوث هذه العلاقة التنافسية في البداية هو منافسة الاستثمار العام لنظيره الخاص على الموارد المحلية وحتى القطع الأجنبي بدايةً وذلك ريثما تصبح

المشروعات المراد إنجازها قيد التشغيل، واستمر ذلك حتى الفترة /5/ حيث تحول بعدها اتجاه الاستثمار الخاص نحو الزيادة مع ازدياد الاستثمار العام أي أن العلاقة بينهما أصبحت تكاملية على المدى الطويل، وهذا مايؤكد على حقيقة العلاقة القوية بين هذين المتغيرين.

الاستنتاجات والتوصيات:

1-الاستنتاجات:

1. يلاحظ أن العلاقة بين الاستثمار العام والاستثمار الخاص كانت قوية وذلك وفقاً لنتائج نموذج var، ولكن دراسة أثر الاستجابة دلت على وجود نوع من المنافسة بينهما على المدى القصير أي أن الفرض الأول محقق.

ويمكن تبرير ذلك بأن الاستثمار العام ومع محدودية الموارد المحلية يقوم بمنافسة الاستثمار الخاص على هذه الموارد مما يسبب نوع من التراجع في حجم الاستثمار الخاص، أو أن الاستثمار الخاص يتمهل في اتخاذ القرار الاستثماري ريثما تصبح المشروعات العامة قيد التشغيل وقد يكون هذا الأمر منطقياً في حال مشاريع البنى التحتية التي تتطلب وقتاً لإنهائها وتستنزف الكثير من الموارد، ويلاحظ في سورية خلال الفترة السابقة التركيز بشكل كبير على مشروعات البنية التحتية بدءاً من المدن الصناعية وغيرها من مشاريع المرافئ والجسور والسكك الحديدية التي كان هدفها ربط كافة المناطق بشبكة فعالة يمكن الاعتماد عليها.

2. يلاحظ أن العلاقة بين الاستثمار العام والخاص أصبحت تكاملية (أثر تكامل وليس تزاحم) على المدى الطويل وهذا مابينته دالة الاستجابة أي أن الفرض الثاني محقق.
3. نلاحظ من خلال سببية جرينجر والتي حددت اتجاه العلاقة من الاستثمار العام نحو الخاص، أن زيادة الاستثمار العام سبب في زيادة الاستثمار الخاص، أي أن الفرض الثالث محقق.
4. لاحظنا أن العلاقة طردية بين كل من الاستثمار العام والاستثمار الخاص في سورية وذلك بحسب نموذج VAR.
5. إن العلاقة القوية والطردية والأثر التكاملي بين الاستثمار العام والخاص دليل على ضرورة وأهمية هذا القطاع واستثماراته بالنسبة للاقتصاد الوطني.

2-التوصيات:

1. العمل على تعبئة المدخرات المحلية من خلال تطوير آليات عمل المصارف والسوق المالية، بما يكفل توفير التمويل اللازم للعملية الاستثمارية، وتسهيل إجراءات الحصول على القروض الاستثمارية.
2. إقامة مناطق صناعية صغيرة مجهزة بالخدمات الأساسية في كافة المحافظات، وتعزيز مشاريع البنى التحتية.
3. إقامة مناطق اقتصادية متخصصة: صناعية، تكنولوجية، وغيرها تسهم في دعم التنمية الاقتصادية وتوطين التكنولوجيا والمعارف والاستثمارات وتوفر فرص العمل.
4. العمل على تخفيف القيود على التعامل بالقطع الأجنبي، وتوفير سوق متوازنة طبيعية للقطع الأجنبي توفر أعباء الحصول عليه من مصادر غير رسمية، وإعطاء دور للمصارف في مهمة توفير مثل هكذا تمويل.
5. وضع خطة استثمارية شاملة لكافة المشروعات القائمة (العامة والخاصة)، وطاقتها الإنتاجية وموقعها، بالإضافة إلى بناء رؤية استثمارية للمستقبل توضح للمستثمرين القادمين آفاق العمل الاستثماري.
6. العمل على تهيئة المناخ الاقتصادي والسياسي الملائم للاستثمار والتنمية الاقتصادية.

7. تشجيع الاستثمار الخاص بالبنية التحتية وتقديم التسهيلات في هذا المجال، بما يكفل تسريع وتيرة تأسيس شبكة من مشاريع البنى التحتية القادرة على تلبية الحاجات الحالية والمستقبلة للاستثمار، وهذا مامن شأنه تشجيع مستثمرين جدد على الدخول إلى السوق المحلية.

الخاتمة:

لقد تعرفنا من خلال هذه الدراسة إلى التطورات التي حصلت على الواقع الاستثماري في سورية ولاحظنا أهم التشريعات والقرارات التي اتخذت في هذا المجال بهدف تشجيع الاستثمارات الخاصة، كما بينا طبيعة العلاقة بين الاستثمار العام والخاص، والدور الذي تلعبه الاستثمارات العامة وأثرها على القرار الاستثماري الخاص، وتوصلت الدراسة إلى قوة ومتانة العلاقة بين هذين المتغيرين، وضرورة تشجيع الاستثمار الخاص باعتباره رديف قوي للاستثمار العام.

المراجع:

1. الجندي، خزامى. *الاستثمار في الجمهورية العربية السورية*. مجلة جامعة دمشق، دمشق، سورية،المجلد(26)، العدد(2)، 2010، ص613.
2. رشيد، ساطور، شكري، بن زعرور. *أثر تنويع الاستثمار الحكومي على النمو الاقتصادي في الجزائر*. ورقة عمل رقم 78785، 2017/4/26، ص5.
3. الببلاوي،حازم. *دور الدولة في الاقتصاد*، الطبعة الأولى،دار الشروق،القاهرة،مصر،1998،ص35.
4. الشراح، رمضان، محروس، حسن. *الاستثمار–النظرية والتطبيق*، ذات السلاسل للنشر والتوزيع، الأردن، 1999، ص13.
5. رشيد، ساطور، شكري، بن زعرور. *أثر تنويع الاستثمار الحكومي على النمو الاقتصادي في الجزائر*، مرجع سبق ذكره، ص6.
6. Warner, M, A. *Public Investment as an engine of Growth*, IMF working paper, august 2014, p3.
7. الحمود، غدير. *العلاقة بين الاستثمار العام والاستثمار الخاص في إطار التنمية الاقتصادية السعودية*، جامعة الملك سعود، السعودية، 2004، ص31.
8. *القطاع الخاص في التنمية: تقييم واستشراف*، المؤتمر الدولي الثامن للمعهد العربي للتخطيط، لبنان، آذار/2009، ص4.
9. سرية، شارف. *الامتيازات الجبائية لتحفيز الاستثمار الخاص في الجزائر*، جامعة بلقايد، تلسمان، الجزائر، 2016، ص58.
10. يوسف، جنان. *دور الاستثمار الخاص في الاقتصاد السوري*. مجلة جامعة تشرين، اللاذقية، سورية، المجلد(36)، العدد(6)، 2014، ص322.
11. المصبح، عماد الدين. *محددات التضخم في سورية خلال الفترة 1970–2004*. مجلة العلوم الاجتماعية، الكويت، الكويت، 2006/4، ص13.